### الحكومة في جلستها الأسبوعية..

# وزير الاقتصاد زادت الصادرات ٦٠ بالمئة وانخفضت المستوردات ٢٧ بالمئة

## المزيد من الاختبارات لأتمتة الأسئلة للشهادة الثانوية

**الوطن**

دعماً للإنتاج الزراعي، وافق مجلس الوزراء على منح المؤسسة العامة للدواجن سلفة بقيمة ٤٠ مليار ليرة سورية، بهدف تطوير إنتاجية المؤسسة، وتأمين احتياجات ومستلزمات قطاع الدواجن، وتوفير مخزون علفي للتخفيف من آثار التقلبات السعرية، ومنع حدوث انقطاعات في المادة.

وناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس، برئاسة المهندس حسين عرنوس، مشروع الصك التشريعي المتضمن تعديل المادة ١٦ من القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ الخاص بتأسيس مصارف التمويل الأصغر، بهدف تعزيز عمل هذه المصارف التي تستهدف تأمين التمويل اللازم لمشاريع شريحة صغار المنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومحدودي الدخل عبر منحهم قروضاً تشغيلية بأقل تكلفة مصرفية لتوفير دخل إضافي لهذه الشريحة وخلق فرص عمل جديدة بما يدعم جهود التنمية المستدامة.

ودرس المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية ليحل بدلاً من المرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠١٣.

وأكد المجلس اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتطوير علاقات التعاون الاقتصادية والتبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية مع شركاء التعاون الدولي ووضع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين سورية وعدد من الدول الشقيقة والصديقة موضع التنفيذ الفعلي بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن زيادة الإنتاج وجذب الاستثمارات وتحقيق التوازن في السوق، وزيادة الصادرات وتعزيز عمل قطاع السياحة، ومواصلة الجهود لتحسين الواقع الخدمي والتنموي ومحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين، وإحراز نقلة نوعية في التحول إلى الري الحديث، من أولويات العمل الحكومي للعام الجاري، مشيراً إلى أهمية الحوار مع الاتحادات والنقابات والمجتمع المحلي وإشراكهم في صنع القرارات التي تتعلق بإحداثها.

وطلب المهندس عرنوس من وزارة التربية إجراء المزيد من الاختبارات في مجال أتمتة الأسئلة لتبديد أي مخاوف لدى الطلبة وتمكينهم من التعامل مع هذه النماذج بسهولة، مشيراً في سياق آخر إلى ضرورة الإسراع بإعداد الهيكليات الإدارية للشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء-عمران والاستثمار الأفضل لإمكاناتها ومقدراتها لتحقيق الغاية المرجوة من إحداثها.

كما تم تأكيد أهمية المراقبة المستمرة لجودة ونوعية المنتجات السورية وتعزيز وجودها خارجياً، حيث أوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل أنه وفقاً لبيانات الجمارك ارتفعت قيمة الصادرات السورية بنسبة ٦٠ بالمئة خلال العام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام ٢٠٢٢ على حين انخفضت قيمة المستوردات بنسبة ٢٧ بالمئة للفترة نفسها.

واطلع المجلس من وزيري الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف والإدارة المحلية والبيئة المهندسة لمياء شكور على آخر المستجدات في مشروع تنظيم منطقة المرسوم التشريعي رقم ٦٦ لعام ٢٠١٢، وشدد المجلس على المتابعة المستمرة للمشروع وتذليل أي عقبات تعترض العمل والإنجاز فيه.

ووافق المجلس على قيام المؤسسة السورية للحبوب بالتعاقد لإعادة تأهيل وتجهيز وتشغيل مطحنة حلب الحديثة «تل بلاط». كما وافق على نظام التعاقد المحلي في البعثات الدبلوماسية والقنصلية السورية.

> منح ٤٠ مليار ليرة سلفة لمؤسسة الدواجن

### أصدر إجراءات تمويل المصدرين الصناعيين لمستورداتهم من المواد الأولية باستخدام قطع التصدير

# «المركزي» يعمم على المصارف بتدقيق ملاءة المصدرين الذين ينظمون تعهدات التصدير

**عبد الهادي شباط**

عمم مصرف سورية المركزي على المصارف العاملة التعليمات الخاصة بتنظيم وتسديد تعهدات إعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير لجهة أنه على كل مصرف يقوم بتنظيم تعهدات إعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير، مراجعة الوثائق المتعلقة بملاءة المصدرين الذين ينظمون تعهدات التصدير لديه، وذلك خلال مدة أقصاها خمسة أيام عمل تلي تاريخ تبلغه، وإذا لم يتمكن من تقديم هذه الوثائق خلال الأيام الخمسة المحددة، يوقف فوراً تنظيم تعهدات التصدير لمصلحته ريثما يستكمل الوثائق المطلوبة.

كما على كل مصرف يقوم بتنظيم إعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير، مراجعة العمولات المطبقة لديه على تنظيم وتسديد تعهدات التصدير، حيث لا تتجاوز النسب المحددة لهذه العمولات (استثناء من أحكام التعميم الصادر عن مصرف سورية المركزي رقم ١٦/٥١١٦/ص تاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥). نسبة عمولة تنظيم التعهد أربعة بالألف من قيمة الفاتورة المرفقة بالتعهد وألا تتجاوز نسبة عمولة تسديد التعهد واحد بالألف من قيمة المبلغ المسدد.

وفي تصريح لـ«الوطن»، اعتبر نائب رئيس غرفة صناعة حلب عبداللطيف حميدة أن التعميم في إطار عمل المركزي على تنظيم العمل وزيادة الدقة وأن آلية تعهدات إعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير والسماح بإدخال مواد بما يعادل قيمة البضاعة المصدرة وقرار وزارة الاقتصاد السماح بإمكانية التصرف بنسبة ٣٠ بالمئة من قيم الصادرات لإدخال مواد يمكن طرحها في السوق المحلية قرار ايجابي ولاقى حالة ارتياح وبين أن معظم المصدرين يستفيدون حالياً من قدرتهم على تمويل مستورداتهم من قطع التصدير لديهم في الخارج وعدم الحاجة للتمويل عبر المنصة والانتظار عدة أشهر أو الحاجة لدفع ثمن البضائع (المستوردات) مرتين لتسريع عمليات التوريد ووصول المواد إضافة أن تمويل المستوردات من قطع التصدير في الخارج أسهم في عدم تعرض المصدر لأي خسارات بحكم فرق سعر الصرف.

بينما بين أن الأهم أن هذه التسهيلات سمحت للصناعي والمنتج السوري بالحفاظ على وجوده وحصته السوقية في الدول المجاورة وخاصة مع وجود منافسة شديدة للمنتج السوري في هذه الأسواق وخاصة المنتجات التركية والإيرانية.

وأصدرت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي القرار رقم (ل/٢١) تاريخ ٢٠٢٤/٠١/٠٩ بخصوص الإجراءات المتعلقة بقيام المصدرين الصناعيين باستخدام القطع الأجنبي الناجم عن عائدات صادراتهم لتمويل مستوردات المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج لمنشآتهم التي يصدر من إنتاجها.

### في جمعية العلوم الاقتصادية.. أثر التشريعات في قطاع الأعمال

# القطاع الخاص يعاني.. ومحاولات إصلاح الحكومة ليست تشجيعية

## الحلاق يتقدم بمقترحات للحكومة من منبر جمعية العلوم الاقتصادية

**هناء غانم**

انتقد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أثر التشريعات الموضوعة في قطاع الأعمال خلال ندوة الثلاثاء الاقتصادي التي أقيمت أمس في المركز الثقافي بأبو رمانة قائلاً: البداية من البداية وليس من النهاية كما هو الآن حيث إن الإصلاح المتكامل من البداية إلى النهاية يؤدّي إلى رسم سياسة اقتصادية واضحة المعالم، وحيث إن أي إصلاح جزئي هو مضيعة للوقت. وإن الإجراءات والقرارات التعليمات والتشريعات يجب أن تنعكس على الواقع الاقتصادي إيجاباً، من خلال تحسين بيئة الاستثمار وزيادة الاستثمارات، ومن ثم زيادة فرص العمل وارتفاع الكتلة النقدية المُعدّة للإنفاق وبالتالي «تتوازن الأسعار مع التكلفة».

أمّا أننا نرى تشريعات متزايدة وتضخّماً في ارتفاع، وانخفاضاً في الاستثمارات وانخفاضاً في التوظيف وارتفاعاً في الأسعار، فحينها يجب أن نقف وأن نعيد النظر في هذه التشريعات..

الحلاق يرى بداية أن قطاع الأعمال اليوم بحاجة إلى إيجاد لجنة تُلغي جميع القوانين السابقة وتُخرج بحل واحد وخريطة طريق تُناسب الجميع بحيث تحفظ حق الحكومة والخزينة وتخفّف الهدر وتُعطي قطاع الأعمال الحافز والقدرة على العمل بشكل مريح وشفاف وتُحمّل كل طرف لمسؤولياته.

والأهم أن تضم هذه اللجنة أعضاء من الحكومة ذوي فكر مُنفتح، وخبراء اقتصاديين وأعضاء من الغُرف التجارية والصناعية وأعضاء من قطاع الأعمال المحترفين والمخلصين ومن ممارسي المهن، وذلك من أجل إيجاد الحلول المُيسّرة للأعمال والجالية للإيرادات والمُخدّمة للهجرة (المالية والفكرية) والقادرة على إعادة عجلة الدوران بالشكل الأمثل، وألا يقتصر عمل اللجنة على المقترحات فقط، وإنما يكون هناك متابعة وتقييم وتطوير وتحمّل مسؤولية.

ويرى المحاضر أن توازن الأسعار يكون من خلال تشريعات غير معقّدة وميسّرة وقابلة للتطبيق على الجميع من دون استثناء وأن الربحية هي المحرك الأساسي للاستثمار وتوافر المواد بأسعار متوازنة. وعندما يُصبح معدّل الفائدة الممنوح بالمصارف (نحو ١٤ بالمئة حالياً) وهو أعلى من نسبة الربحية المحققة أو المسموح بها، تتجه الأموال إلى الادخار وعدم الاستثمار، وعدم القدرة على فهم الحسابات ومعرفة الوضع المالي (وجود الكاش لا يعني ربحية ونقص الكاش لا يعني الخسارة) وعدم وجود حوكمة، والاستنزاف البطيء والمستمرّ وضعف وتآكل رؤوس الأموال، والتضخّم وعدم ثبات سعر الصرف، وانخفاض الدخل (ضعف القوة الشرائية) وبالتالي ضعف المبيعات.

ولأسف فإن نسبة ارتفاع التضخّم هذا العام هي الأعلى مقارنة مع نسبة الارتفاع السنوي للأعوام السابقة، وأهمها ثلاثة: التضخّم المستورد الذي نجم عن ارتفاع الأسعار العالمية عموماً.. والتضخّم الناتج عن ارتفاع تكلفة وأسعار المنتجات لأسباب داخلية، والنوع الثالث، هو التضخّم الناتج عن زيادة حجم الطلب مقابل العرض من السلع والخدمات المستوردة والمحلية، وهذا ما نعاني منه بصورة متصاعدة، ولكن ليس بسبب زيادة الطلب عن العرض، بل لأن هذا انخفض وتقلّص إلا أن نسبة انخفاض وتقلص العرض هي أكبر من نسبة انخفاض وتقلص الطلب.

على الصعيد الحكومي العام: من وجهة نظره يرى أن هناك جهوداً كبيرة في سبيل تيسير الكثير من الأمور، ولكن وللأسف كل جهة تعمل من دون أي تشاركية مع الجهات الأخرى، وكل جهة تسعى للحفاظ على مكتسباتها بغض النظر عن تعارض متطلباتها مع جهات أخرى، وهناك بعض الممارسات السلبية من قبل قطاع الأعمال أثّرت بشكل أو آخر في القرار الحكومي.

كلما تعقّدت التشريعات وألّزمت أكثر مما أتاحت، زاد الفساد وبالتالي أخرجت البعض من المنافسة، وقد يُعتبر هذا الأمر من أخطر مسببات الخلل وارتفاع الأسعار.

وأشار إلى أننا نسعى إلى حكومة الكترونية وتسديد إلكتروني من أجل تخفيض العنصر البشري وتخفيض الهدر ورفع الكفاءة، في الشبكات وتبتعد عن التحويلات المصرفية لأسباب متعددة، أهمها عدم الرغبة بالانكشاف أمام الدوائر المالية.

عجز النظام المصرفي لغايته عن تشجيع المتعاملين مع المصارف.

وأضاف نتادي بدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ولكننا ما زلنا عاجزين عن دعمها بالشكل الأمثل ودفعها للعمل بالظل، حيث إن مأسسة عملها يستلزم سجل تجاري والسجل يحتاج إلى تسجيل عمال وتشبيك مع المالية.

### من الناحية المالية (الضرائب)

يتم رفض أكثر من ٩٨ بالمئة من البيانات الضريبية وتعديل رقم عملها، بحجة عدم الوثوقية أو أي أمر آخر فهذا يعني إمّا تشريعات متشابكة وإما خاطئة. بالطبع لا يمكن لوم الإدارة الضريبية على كل السلبيات حيث إن العديد من أصحاب الأعمال هم من أساؤوا أيضاً وشجّعوا على الفساد.

### في موضوع الربط الإلكتروني

أحد أهم أسباب الربط هو عدم وضوح نتائج العمل في قطاع الأعمال، وافتقار الدوائر المالية لكثير من المعلومات حول ممارسي المهن المختلفة.

وبالتالي الهدف المرجو هو أرقام عمل تعكس الواقع تجاه الدوائر المالية. طالما في ربط الكتروني، فهذا الأمر يعني حكماً إمّا تجاوزات وإما حتمية إلغاء التسعير! (تضارب واضح).

إن مُنعكس تطبيق نظام الفوترة كما هو المطلوب حالياً من النهاية وليس من البداية سيؤدي حكماً إلى خلل كبير.

### الأمان الاقتصادي والثقة

يعيش الاقتصاد السوري حالة من الضبابية في كثير من التشريعات، مما يوجب أن تُحدث تدخلاً سريعاً من أجل المعالجة، وخلق توازن بين جميع الوزارات المعنية بالشأن الاقتصادي.

ومن أجل أن يتم التعديل، يلزم الاعتراف بوجود الكثير من الخلل وبالطبع ضعف الدخل هو هاجس وهو أساس، كما أننا نسعى إلى إيرادات أكثر –توافر سلع– الحفاظ على المدخرات – توافر السلع بأرخص وأدنى الأسعار – القضاء على التهريب – القضاء على الفساد ما أمكن – التخفيف ما أمكن من اقتصاد الظل.

لأنه بمقارنة بسيطة للأسعار مع دول الجوار تَبيّن لنا أن أسعار مدخلات الإنتاج من مواد أولية وما نستهلكه من منتجات مستوردة جاهزة للبيع يزيد على ٢٥ بالمئة عن دول الجوار.

وخلص الحلاق بالقول إن أغلب محاولات الحكومة تجاه الإصلاح الاقتصادي هي إلزامية وليست تشجيعية لذلك لابد من إعادة النظر فيها.

- إلغاء جميع القوانين السابقة..
- وضع خريطة طريق تُناسب الجميع وتحفظ حق الحكومة والخزينة وتخفّف الهدر وتُعطي قطاع الأعمال حافزاً للعمل
- أي إصلاح جزئي هو مَضيعة للوقت..!